

استنكار واسع لزيادة الضريبة على البنزين وتلويح بالتصعيد إضراباً

إعلان الإضراب العام والشامل يوم الخميس الواقع فيه 11 شباط الجاري في جميع المدارس والناشريات الرسمية والخاصة والمعاهد المهنية والإدارات والمؤسسات العامة والبلديات..

ودعت «جميع القطاعات النقابية إلى لقاء يعقد الساعة 12 ظهر يوم الخميس في قصر الأونيسكو لتبحث في الخطوات اللاحقة»، مؤكدة «مسكها بحقها في سلسلة الرتب والرواتب»، ودعم مطالب كل ممن كون مكوناتها دون استثناء».

وأعلن الاتحاد العام لنقابات السائقين وعامل النقل في لبنان في بيان، أنه «بعد المداولات والاتصالات والمعلومات بدراسة الموضوع المقترح بزيادة مبلغ 5000 ليرة لبنانية على صفحة البنزين، أي أنّ الدولة تستوفي حوالي 33.350.000 (ثلاثة وثلاثون مليون وثلاثمائة وخمسون ألف ليرة لبنانية) شهرياً من هذه الزيادة، غير المبلغ المستوفي سابقاً وهو قيمته 7500 ليرة ولا تعلم مصيره إلى أين».

وأشار إلى أنّ «هذه المبالغ، إن فرضت، تغطي مصاريف الانتخابات البلدية وتثبيت متطوعي الدفاع المدني على فترة شهر وتقيض، مع العلم أنه رصد بالميزانية العامة مبلغين لإجراء الانتخابات النيابية سابقاً وأصبح مصيرها مجهولاً، ولذا ننضطر أسفين لإعلان الإضراب العام وإقفل الطرقات ولو اضطررنا إلى مجابهة هذه الحكومة وقراراتها الهاميونية إذا أخذت، طارحين إيجاد حلول بديلة ومحقة تستلحق الدولة استيفاءها من الحرك ومن الأجانب الذين يدخلون الحدود من مختلف المرافئ واقتراحات أخرى».

ورفض المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات عمال البناء والأخشاب في بيان بعد اجتماعه برئاسة رئيسه مرسل مرسل «محاولات السلطة بفرض 5000 ل.ل على صفحة البنزين لتغطية نفقات الانتخابات البلدية أو غيرها». كما استغرب «غياب الاتحاد العمالي العام وتخليه عن دوره المقترض الدفاع عن حقوق من يدعي تمثيلهم من العمال والمستخدمين الأمر الذي يستدعي تضافر كل القوى النقابية المخلصه وهبات المجتمع المدني لتوحيد صفوفهم والمشاركة في الحراك الشعبي بحملة عامة دفاعاً عن الحقوق المكتسبة وإرغام السلطة لتحمل مسؤولياتها كسلطة راعية لمصالح المواطنين لا لفهرهم».

لا تزال المواقف حيال طرح رئيس كتلة المستقبل النيابية الرئيس فؤاد السنيورة زيادة 5000 ليرة على الضريبة على صفحة البنزين تتفاعل.

وفي السياق، أكدت هيئة التنسيق للقاء الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية خلال اجتماعها الدوري في مقرها، أنها «ترفض محاولات فرض ضرائب جديدة على كامل المواطنين وتميرها بخلافاً للقانون عبر مرسوم حكومي، بينما إقرار ضرائب جديدة يحتاج إلى قانون صادر عن المجلس النيابي، وهو أمر يقتضيه على السلطة السياسية التحية له، ومن ناحية أخرى فإن تغذية المالية العامة لتغطية انفاق الدولة تتطلب وقف الهدر وترشيد الإنفاق واعتماد سياسة ضريبية عادلة وإعادة الإمكان البحرية والنهرية المغتصبة من كبار النافذين».

ولفتت إلى أنّ «الأحزاب والقوى التي تقف مع مطالب رجال الدفاع المدني، لا توافق على استئثار هذه القضية المحقة من أجل فرض ضرائب جديدة على المواطن بصورة غير محقة».

ودعت هيئة التنسيق النقابية، من جهتها، خلال اجتماعه بحضور جميع مكوناتها، إلى الإضراب العام والشامل يوم الخميس المقبل في حال إقدام مجلس الوزراء عداً على إقرار الزيادة الطروحة على سعر صحيفة البنزين.

وأصدرت الهيئة بياناً جاء فيه: «في ما يبدو تخلياً بالكامل عن المواطن عند أغلب أطراف الطبقة الحاكمة، صعد بعض أطراف هذه الطبقة إلى العمل لإقرار زيادة على صحيفة البنزين بزيادة عجز الخزينة».

وأشارت إلى أنّ «مقولة عجز الخزينة غير مبررة قانوناً لغياب الموازنة للسنة الحادية عشرة على التوالي ولعدم إقرار قطع الحساب، ما يحول دون معرفة حجم المدخول وحجم المصروف».

ورأى المجتمعون «أنّ مداخل الدولة نفقات لإقرار حقوق جميع اللبنانيين أصحاب الدخل المحدود، خصوصاً أنّ الدولة وفرت بحكم انخفاض أسعار البترول عالمياً ما يزيد على 1000 مليار ليرة لبنانية في الكهرباء وحدها، وفرت من خلال الدعم الذي تمانن لقطاع التربية والتعليم ما يوازي هذا المبلغ أيضاً».

وأضاف البيان: «لكل ذلك، فإن هيئة التنسيق النقابية تجد نفسها مضطرة، في حال إقدام مجلس الوزراء يوم الأربعاء المقبل على زيادة سعر صحيفة البنزين، إلى

البناء

الحاج حسن يتابع مع ماروتي تمويل إنشاء المناطق الصناعية



التقى وزير الصناعة الدكتور حسين الحاج حسن السفير الإيطالي في لبنان ماسيمو ماروتي، في حضور المدير العام للوزارة داني جدعون ومدير مكتب الوزير المهندس أحمد زغيّب ويبحث معه في العلاقات الثنائية بين لبنان وإيطاليا.

وشكر الحاج حسن السفير الإيطالي على الدعم الذي تقدمه بلاده للبنان على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولقد ترجع هذا الدعم مؤخراً من خلال الهيئة الإيطالية لتمويل الدراسات الأولية لإنشاء ثلاث مناطق صناعية جديدة في بعلبك وتربل وجون، ومن خلال القرض الإيطالي الطويل الأمد لإقامة البنى التحتية في هذه المناطق.

وقدم الوزير الحاج حسن للسفير ماروتي الرؤية الاستراتيجية التكاملية التي وضعتها وزارة الصناعة حتى العام 2015.

وتطرق الحديث أيضاً إلى التدابير الاقتصادية للنزوح السوري على لبنان مع بلوغ عدد النازحين ثلث عدد اللبنانيين المقيمين تقريباً، مع ضرورة التزام المجتمع الدولي بتعهداته ومساعدة لبنان لتخطي هذه المرحلة.

حكيم يعرض مشاكل وقف العمل بالمادة 57 من قانون الجمارك

استقبل وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم، وفداً من نقابة أصحاب الصناعات الغذائية، نقابة تجار مال القبان وتجمع أصحاب المطاحن، وتم عرض المشاكل الناتجة من قرار المديرية العامة للجمارك وقف العمل بالمادة 57 من قانون الجمارك، التي تسمح بإخراج البضائع مقابل تعهد بعدم التصرف بها قبل صدور نتائج التحليل، نتاجاً عن تعاونها مع وزير الصحة العامة وإلثو فاعور على وزير المال على حسن خليل بعدم إدخال أي مستوعبات غذائية أو تفريغ بوخار قبل أخذ عينات منها من وزارة الصحة وصدور نتائجها، أي بعد عشرة أيام على الأقل، وعدم إمكان تفريغ وتخزين حمولة المدخول المرفأ لإجراء التحليل المطلوبة.

وإثر انتهاء الاجتماع صرح أرسال سنو باسم الوفد: «أبلغنا الموالى الوزير أنّ نتيجة هذا التدبير تأخير في تفريغ بوخار الحبوب من الذرة والقمح والصويا وغيرها وكل المواد الغذائية، مما يشكل زيادة الأعباء والتكاليف، التي سوف تنعكس حتماً على أسعار السلع الغذائية ارتفاعاً، وتنعكس سلباً أيضاً على حركة انسياب الحبوب والقمح ونقص في تموين وتأمين الأعلاف للمزارع، مما يعني ارتفاعاً في كلفة إنتاج البيض والفروج».

وأضاف: «اعتذر أصحاب المطاحن عن عدم قدرتهم على تأمين الاحتياط اللازم من مادة القمح وفقاً للاتفاق مع مديرية الحبوب والشمندر السكري بسبب هذه الإجراءات، وطلابوا الوزارة لتحمل مسؤولياتها والقيام بدورها في هذا الشأن وشراء القمح لتأمين المخزون الاحتياطي اللازم وتأمين حاجة البلاد من هذه المادة، حفاظاً على سعر ربطة الخبز».

وزير الصحة يُحيل طبيباً إلى التفتيش المالي

أحال وزير الصحة العامة وإلثو فاعور إلى التفتيش المالي والنيابة العامة المالية الشكوى المقدمة من إدارة مستشفى لبنان للقلب ضد الطبيب المراقب في وزارة الصحة لدى المستشفى الدكتور نديم الأيوبي، والذي يطالب بحسب الشكوى، بدّ تقاضي مبالغ غير مشروعة مقابل توقيعه لمعاملات تجاوز سقف المالي في المستشفى»، أملاً «التحقيق في الأمر واتخاذ التدابير الإدارية اللازمة».

كما قرر أبو فاعور «توقيف الطبيب الأيوبي عن العمل»، مؤكداً «عدم التهاون مع أي تآلع في الجسم الصحي ومكافحة أي ظاهرة فساد قد تطرأ عليه في إطار حملة التطهير الإداري التي لا بد من إرسائها في كل إدارات الدولة».

سقاوي يجدد التزام «الريجي» تنمية بلدات زراعة التبغ



سقاوي يتسلم درعاً من أبناء بلدي عيتا الشعب ورامية

استقبل رئيس إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية «الريجي» مديرها العام ناصيف سقاوي وفداً من بلدي عيتا الشعب ورامية في قضاء بنت جبيل، ضم رئيسي بلديتهما ومخاتيرهما وفاعليات اجتماعية وعدداً من مزارعي التبغ. وحضر الاجتماع مدير التبغ الورقي في «الريجي» عبد المولى المولى ومدير الزراعة والمشتري في الجنوب جعفر الحسيني.

وشكر الوفد «الإدارة جهودها لإنجاز أعمال شراء محصول التبغ في البلدين، وتنفيذها عدد من المشاريع التنموية»، مقدماً لسقاوي درعاً تقديرياً.

وجدد سقاوي، بدوره، «التزام «الريجي» العمل في تنمية بلدات زراعة التبغ، في إطار سياسة المسؤولية الاجتماعية التي تنتهجها»، مؤكداً استعداده لدراسة حاجات القرى، ومشييراً إلى أنّ «الإدارة تطلق قريبا مشروعاً للتنمية المستدامة».

شهيّب رئيساً لجمعية تجار عاليه

عقدت جمعية تجار عاليه جمعية عمومية في مقرها في مدينة عاليه جرى خلالها انتخاب ستة أعضاء جدد للهيئة الإدارية وقد فازوا بالترشيح.

وتضمنت تشكيلة الجمعية: سميح شهيّب رئيساً، رامي أبو عاصي نائباً للرئيس، سائد عبيد أميناً للسر، فؤاد ملاعب أميناً للصندوق، رياض أبو غانم محاسباً والأعضاء: مجدي سلمان، نزار سلامي، سمير عبد الخالق، أنور الرئيس، غسان صعب، سامي شميّط وطلعت الجردى.

وتحدث بالمناسبة رئيس الجمعية سمير شهيّب، مؤكداً على دور الجمعية والأعضاء في تنشيط الحركة الاقتصادية في المدينة والمنطقة».

وتطرق شهيّب إلى الأمور التنظيمية والنشاطات التي قامت بها الجمعية ومنها «بطاقة جمعية تجار عاليه للتسوق بالتعاون مع بنك الموارد، إضافة إلى التامين الصحي للتجار، وإلى إطلاق دليل عاليه، وإقرار قطع حساب السنة المنصرمة وإقرار موازنة السنة الحالية».

الأمن القومي والمياه... المطامع والأخطار والندرة



هشام الهبيشان

السلام في المنطقة العربية بالأمن المائي، خصوصاً بعد سيطرة الكيان الصهيوني على معظم نصيب دول الطوق العربي من المياه.

وبالعودة إلى الواقع المائي المؤلم في الوطن العربي، فقد صدرت دراسة عن مستقبل المياه في المنطقة العربية وتوقعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، ظهور عجز مائي في المنطقة العربية يقدر بحوالي 261 مليار م³ عام 2030، وقدّرت الدراسة الأضرار التي هطلت في الدول العربية بنحو 2238 مليار م³ بهطل منها 1488 مليار م³ بمعدل 300 ملم على مناطق تشكل 20 في المئة من مساحة العالم العربي العربي ونحو 406 بلايين م³ تهطل على مناطق أكثر جفافاً يتراوح معدل أمطارها بين 100 و300 ملم، بينما لا يتجاوز هذا المعدل 100 ملم في المناطق الأخرى. وأوضحت الدراسة التي ناقشها وزراء الزراعة والمياه العرب أنّ العالم العربي يملك مخزوناً ضخماً من الموارد المائية غير المتجددة يعتبر احتياطاً استراتيجياً ويستثمر منه حالياً حوالي 5 في المئة.

وتقدر كمية المياه المعالجة والمحدّلة بنحو 10.9 بلايين م³ سنوياً منها 4.5 بلايين م³ مياه محدّلة و6.4 بلايين م³ مياه صرف صحي وزراعي وصناعي، أما بالنسبة إلى الحاجات المائية المستقبلية فهي مرتبطة بمعدلات الزيادة السكانية في العالم العربي التي أصحبت بين الأعلى في العالم، ومن المتوقع أنّ تصل إلى 735 مليون نسمة عام 2030 مقابل 221 مليون نسمة عام 1991.

وتصديق الفجوة القائمة بين الموارد المائية المتاحة والحاجات المستقبلية، اقترحت الدراسة محورين للحل: يتمثل الأول في تنمية مصادر مائية جديدة واستثمار مصادر مائية جوفية مماثلة في أحواض دول عدة، أما الحل الثاني فيتمثل في ترشيد استخدامات المياه وحمايتها.

يتضح من خلال ما سبق أنّ على الدول العربية أن تسترشد وتستشعر خطورة المرحلة الحالية والمستقبلية بخصوص الأمن المائي العربي، وهذا ما يحتم على الحكومات العربية أن تعطي موضوع تنمية الموارد المائية والمحافظة عليها الأولوية القصوى عند وضع استراتيجيتها الأمنية، أي أن يكون موضوع «الأمن المائي» على رأس قائمة الأولويات، وذلك بسبب قلة الموارد المائية التقليدية، ما يستدعي العمل الجاد على المحافظة على هذه الموارد ومحاولة تنميتها وكذلك إيجاد موارد مائية جديدة، خصوصاً أنّ معظم منابع الأنهار في يد دول غير عربية، ما يفقدها صفة المورد المائي، كما أنّ المياه الجوفية، في أغلب الموارد العربية محدودة ومعظمها غير متجدّد «ناضب» لعدم توفر الموارد الطبيعية محدّدة كالأمطار تقوم على تغذية هذه المياه وتزيد من موردها، لذلك يجب أن ينصّب اهتمام القائمين على إدارة المياه على المحافظة على المياه الجوفية وزيادة كمياتها، بل وتحسين نوعيتها واعتبارها مخزوناً استراتيجياً في مكان آمنّة.

على صانع القرار العربي أن يدرك أنّ المرحلة الحالية تحتاج إلى تحليل فني واقتصادي وجغرافي وسياسي لمفاهيم الأمن المائي العربي، في ظل ندرة الموارد المائية واطلاع البعض بالمياه العربية وتحكم البعض الآخر بالمور المائية العربية، فهذه المرحلة تستوجب عملاً فعلياً يعطي نتائج واقعية ملموسة تحسن وتزيد من واقع الأمن المائي العربي.

من خلال هذه الأرقام والنسب المزرعة، وفي هذه المرحلة تحديداً، بدأت المنطقة العربية تستشعر بشكل أو بآخر مشكلة وخطر ندرة الموارد المائية، في ظل سعي بعض الدول والكيانات المجاورة لبعض الدول العربية إلى التحكم بهذه الموارد المائية بالقوة، فالكيان الصهيوني يسعى منذ العام 1967 للسيطرة على معظم الموار المائية داخل فلسطين المحتلة والدول المجاورة لها، خصوصاً مناطق الجولان في سورية ونهر الأردن، ونهر الليطاني في لبنان، بالإضافة إلى نيهب المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يسعى إلى مد فرع نهر النيل إلى صحراء النقب، وفي عام 1955 حدد نيفيد بن غوريون رئيس وزراء الكيان الصهيوني أهمية المياه للكيان بقوله «أن اليهود يخوضون معركة شرسة مع العرب، وهي معركة المياه، وعلى مصير تلك المعركة يتوقف مصير «إسرائيل»، فإن خسرتها لن تكون في فلسطين أبداً».

ولا يقتصر هذا السعي إلى السيطرة على منابع المياه على العدو الصهيوني فحسب، فهناك دول مثل إثيوبيا وتركيا وغينيا والسنگال وكينيا وأوغندا وريما زانير أيضاً تسعى بشكل أو بآخر إلى السيطرة على المياه العربية والتحكم بها، فهذه الدول مجتموعاً تتحكم بحوالي 60 في المئة من منابع المياه للوطن العربي، واليوم يدور الحديث وبشكل علني عن ارتباط

الاردن * كاتب وناشط سياسي. الاردن
hesham.habeshan@yahoo.com

نشاطات اقتصادية

- عقدت لجنة الأشغال العامة النقل والطاقة والمياه جلسة برئاسة رئيس اللجنة النائب محمد قبايي خصصت لاستكمال البحث في استراتيجية قطاع المياه.
- وتابعت لجنة الإدارة والعدل، من جهتها، خلال جلسة برئاسة رئيس اللجنة النائب روبري غانم، درس اقتراح القانون الرامي إلى تعديل قانون حماية المستهلك، واطلعت على رأي وزارة العدل حول كيفية النظر بإحالات محاضر وزارة الاقتصاد إلى النيابة العامة. كما استمعت إلى رأي وزارة الاقتصاد حول عملية واقع عمليات مراقبة المواد الاستهلاكية والشغرات
- القائمة في العلاقات الاستهلاكية. كما قدمت بعض الملاحظات لهذه الغاية.
- شارك رئيس حزب الحوار الوطني فؤاد مخزومي في عشاء «معهد التوقعات الاقتصادية لدول المتوسط» خلال جلسة برئاسة المرشح للانتخابات الرئاسية الآن جوييه، مؤسس «IPMED» ورئيسها جان لوي غيغو، رئيسة لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية إليزابيت غيغو، الوزير الإسباني



غانم مترشحاً لجلسة «الإدارة والعدل»

عمّال «أوجيرو» وموظفوها يعتصمون غداً؛ دعوتنا إلى الإضراب جديّة ومفتوحة



خلال المؤتمر الصحافي في مقر النقابة في بئر حسن

المعيشي للعمال، فقد دعونا إلى هذا المؤتمر الصحافي لبحث رئيس مجلس الوزراء تمام سلام ووزير الاتصالات بطرس حرب، ونحن نكنّ لهما كل الاحترام والتقدير، وطلبهما بأن يأخذ الأمر على عاتقهما ويؤمنا الموافقة على السلفة المطلوبة قبل النظر بأي أمر آخر، فهذا أمر روتيني ولا يستوجب المناهضة والجدل، كذلك نطالب بإلحاح الوزير حرب ووزير المالية حسن خليل ومقام مجلس الوزراء أن يعاد العمل بما كان سائداً سابقاً، أي تأمين الرواتب بواسطة مساهمة مالية ضمن الموازنة. فليس من العدل أبداً أن يبقى عمال هيئة أوجيرو ووزارة الاتصالات رهائن لمزاج أشخاص وزراء أو موظفين مهما علا شأنهم يتلهون ويستخفون بلقمة عيش هؤلاء العمال».

وتابع: «علفاً على ما سبق فإننا ندعينا اليوم كافة العمال في كافة الأراضي اللبنانية لتتوقف مع العمل ما بين الساعة العاشرة صباحاً والثانية عشر ظهراً (أي ساعتين). كذلك فإن مجلس نقابة عمال الهيئة ووزارة الاتصالات يدعو العمال للتجمع يوم الأربعاء ساعة انعقاد مجلس الوزراء أمام السراي الكبير، تعبيراً في أنّ واحد عن الممنا الكبير عن طريقة معالجة قضية الرواتب من جهة، ومن جهة أخرى تذكرياً وحثاً للسادة الوزراء وبالأخص إلى الرئيس سلام لبت الموضوع فوراً».

وختتم: «لسنا هواة أعمال سلبية واضرابات ولم نكن ذلك سابقاً ولا نتمنى أبداً أن نلجأ لهذه الوسائل. نتمنى على المسؤولين التجاوب الفوري مع هذا الحق الديهي، وتحذّر بشدة فإن إضراب عمال هيئة أوجيرو - العامود الفكري لقطاع الاتصالات مكلف جداً، ولا نرغب أبداً في الوصول إلى هذا الإجراء».

كما تحدث صالح فاعلن «تضامن اتحاد الصالح المستقلة مع عمال «أوجيرو»، وقال: «سلفق معهم في الإضراب يوم الأربعاء»، معتبراً أنّ «المؤسسات العامة ليست فقط «أوجيرو» ومؤسسة الكهرباء والضمان وغيرها، محذراً من انهيار هذه المؤسسات بهدف تخصيصها».

وكان عمال وموظفو أوجيرو في مختلف المناطق اللبنانية توقفوا عن العمل مدة ساعتين بين العاشرة صباحاً والثانية عشرة ظهراً احتجاجاً على عدم صرف الرواتب والأجور.

دعت نقابة موظفي وعمال هيئة أوجيرو إلى التوقف عن العمل في جميع مراكز الهيئة والوزارة والمشاركة بكثافة في التجمع الذي تستفذه النقابة أمام السراي الحكومية يوم غد الأربعاء بالتزامن مع انعقاد مجلس الوزراء.

وأعلنت في بيان أمس إثر المؤتمر الصحافي الذي عقده في مقرها، أنّ الدعوة إلى الإضراب جاءت «رفضاً للتأخر في إقرار سلفة الرواتب في مجلس الوزراء وتنفيذاً للموقف الصحفي للنقابة». وأوضحت أنّ «الدعوة للإضراب هي دعوة جدية ومفتوحة مع جميع الخطوات التصعيدية المناسبة، وذلك لغاية صرف الرواتب والانتهاج من هذه الأزمة».

وكان المجلس التنفيذي لنقابة عمال «أوجيرو» ووزارة الاتصالات عقد مؤتمر صحافياً العاشرة من قبل ظهر أمس، في مقر النقابة في بئر حسن، تحدث خلاله رئيس نقابة عمال «أوجيرو» جورج اسطفان في حضور رئيس اتحاد المصالح المستقلة شربل صالح وأعضاء النقابة وحشد من الموظفين والعمال.

وقال اسطفان: «دعونا إلى هذا المؤتمر الصحافي، نحن نقابة عمال هيئة أوجيرو ووزارة الاتصالات لكي نطلع الرأي العام اللبناني على ما يعانيه من العمال (5000 عامل)، خصوصاً في هذا الوضع المعيشي الاجتماعي الصعب، فيها قد مضى على الشهر ثلث الأيام ولم يعرض حتى الآن مشروع سلفة رواتب العمال على مجلس الوزراء، حتى ولو عرض ونال الموافقة، فححتاج إلى عشرة أيام أو أسبوعين كي تصرف رواتب الهيئة».

وأضاف: «إنّ عمال هيئة أوجيرو ووزارة الاتصالات يعلنون عن سخطهم الكبير لما وصلت إليه الأمور ويتساءلون ويمرّرون بكبرية لماذا وفي مطلع كل عام تكثر هذه الإساءة تجاه العمال؟ ما الذي الذي اقتضوه؟ لماذا أيها المسؤولون تتعالج مواضيع جدّا مهمة ومعيشية بقدر كبير من الاستخفاف واللامبالاة؟ أمكذا يكافأ العمال والموظفون الذين يتكفون على أقدامهم بكل جد ومثابرة؟»

وتابع: «أمام هذا الأمر، وبعد أنّ علمنا أنّ مشروع السلفة قد حول من وزارة المالية إلى مقام مجلس الوزراء منذ حوالي الأسبوعين، وبما أنّه من المربّك عقد إجتماع لمجلس الوزراء نهار الأربعاء الواقع في 10 شباط أي بعد غد، وتجنّبا لأي تأخير إضافي ينعكس سلباً على الوضع

ديوان المحاسبة يشارك في اجتماع تنمية القدرات في الكويت

غادر رئيس ديوان المحاسبة القاضي أحمد حمدان، يرافقه رئيس المصلحة لدى الديوان نعمان زرزور، إلى الكويت للمشاركة في الاجتماع التنسيقي لمبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) ومبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) كما يشارك أمس الاجتماع مطلون عن مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) والبنك الدولي والأمانة العامة للمنظمة العربية (الأرابوساي) بالإضافة إلى مجموعة من أجهزة الرقابة والمحاسبة العربية. ومن المقرر أنّ يناقش الاجتماع

الأعضاء وأصحاب المصلحة وذلك في إطار التعاون ما بين الديوان ومبادرة تنمية الإنتوساي (IDI). كما يشارك أمس الاجتماع مطلون عن مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) والبنك الدولي والأمانة العامة للمنظمة العربية (الأرابوساي) بالإضافة إلى مجموعة من أجهزة الرقابة والمحاسبة العربية. ومن المقرر أنّ يناقش الاجتماع

موضوع مساندة الأجهزة العليا للرقابة في تقديم القيمة والمنفعة ومجموعة برامج مبادرة تنمية الإنتوساي وموضوع الاستراتيجية وقياس الأداء والإبلاغ إلى جانب الرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كذلك موضوعي تعامل الجهاز الأعلى للرقابة مع أصحاب المصلحة ومكافحة الفساد من قبل الجهاز الأعلى للرقابة.